

بين التفسير والتأويل في الخطاب الإسلامي Between interpretation and exegesis in Islamic discourse

الباحثة سفيان فاتن¹

Sefiane faten

المركز الجامعي نور البشير البيض، f.sofiane@cu-elbayadh.dz

تاريخ النشر: 2025/01/01

تاريخ القبول: 2024/12/26

تاريخ الاستلام: 2024/11/19

ملخص:

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ومرجعية المسلمين في استخلاص واستنباط الأحكام الشرعية، ونظرا لبلاغة النص القرآني وفصاحته تطلب الأمر وجود قراءات مختلفة لهذا النص الإعجازي بين تأويل وتفسير، ولأن الكلمات هي وعاء ناقل للأفكار بحيث يساء فهم مستخدمها إن استخدمها بشكل غير صائب ويمكن أن تموت فكرته مهما كانت تبلغ من قيمة تحت سوء اختيار اللفظ المناسب للتعبير عنها؛ من هذا المنطلق كان من الضروري ضبط مفهوم التأويل عموما وتبيين الفرق بينه وبين التفسير وعند المسلمين، حتى نكون على دراية بالمعنى الصحيح للكلمة، ومن ثم محاولة استخلاص مشروعيته التفسير ومواقع وجوب التأويل عندهم وذلك بغرض إزالة اللبس عن مفهوم التأويل وتبيين الفرق بينه وبين التفسير..

كلمات مفتاحية: التفسير، التأويل، النص القرآني، مصادر التشريع

Abstract:

The Holy Quran is the primary source of Islamic legislation and the reference for Muslims in extracting and deducing legal rulings. Given the eloquence and clarity of the Quranic text, it was necessary to have different readings of this miraculous text between interpretation and explanation. Because words are a vessel for conveying ideas, their user may be misunderstood if he uses them incorrectly, and his idea may die, no matter how valuable it is, due to the poor choice of the appropriate word to express it. From this standpoint, it was necessary to define the concept of interpretation in general and to clarify the difference between it and explanation among Muslims, so

that we may be aware of the correct meaning of the word, and then try to extract the legitimacy of interpretation and the places where interpretation is obligatory among them, in order to remove ambiguity from the concept of interpretation and to clarify the difference between it and explanation.

Key words: Interpretation, exegesis, Quranic text, sources of legislation

المؤلف المرسل: سفيان فاتن

1. مقدمة:

أحدث النص القرآني نقلة نوعية للعقل العربي، فمن اهتمامه بالشعر في الجاهلية ارتقى العقل العربي إلى البلاغة والتفسير والتحليل والحجة والبيان بعد نزول القرآن الكريم، ونصوص القرآن الكريم منها ما هو واضح بذاته، ومنها ما وضحت السنة النبوية الشريفة، ومنها ما بقي فهمه خاضعا لتطور الزمان، وتطور العقل الإسلامي، فما كان واضحا خضع للشرح والتفسير، وما كان متشابها تجاوز مرحلة التفسير إلى مرحلة أخرى يطلق عليها مصطلح التأويل، والتأويل تحول عند علماء وفلاسفة الإسلام إلى منهج في فهم بعض نصوص القرآن الكريم، وقد يختلط معنى التأويل في الذهن، فهناك من يأخذه على أنها الشرح والتفسير وتقريب المعاني، وهناك من يعتقد أن التأويل خلق لمعنى جديد، لذلك سنتعرض في هذا البحث إلى التمييز بين التأويل والتفسير، في محاولة للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو الفرق بين التفسير والتأويل؟ وأين تكمن ضرورة كل منهما؟

2. مفهوم التفسير:

إن كلا من التفسير والتأويل يتداخلان من ناحية الاستخدام؛ فيستخدم أحدهما على أنه تعبير عن الآخر، وربما يعود هذا للفهم البسيط للمفردتين، حتى أنه وجد من يورد التأويل على أنه تفسير فيصبح بهذا "التأويل هو تفسير اللفظ بمعنى لا يدل عليه الظاهر، بحيث يدل اللفظ على شيء، ويفسر بشيء آخر، كتفسير الإسلام بالدار لأنه جامع لأهله والجنة بالمأدبة لأن فيها ما تشتهي الأنفس" (محمد جواد مغنية، 1982، ص 197)

ويتضح هنا أن صاحب التعريف جعل من التأويل والتفسير شيء واحد؛ فالتأويل حسب تفسير عميق للمعنى الخفي الذي لا يدل عليه الظاهر ويبنى هذا التفسير انطلاقا من وجود رابط

يثبت صدقه، في حين أن الاستخدام المعرفي للمصطلحين يكشف أن بينهما اختلاف وليبيان هذا الاختلاف وجب الوقوف في البداية على مفهوم التفسير.

بالرجوع إلى الجرجاني نجد أن للتفسير مفهوما مخالفا عن التأويل، وذلك حسب ما أورده حيث يقول: "الأصل فيه هو الكشف والإظهار وفي الشرع هو توضيح معنى الآية وشأنها وقصبتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل على دلالة ظاهرة" (الجرجاني، 1992، ص 57)

نفهم من هذا أن التفسير عموما هو توضيح، وبيان لمعنى الكلام في شكله الظاهر دونما قراءات تغوص في الباطن؛ أي أنه يقتصر على الأخذ بالمعنى الظاهر الذي نتلقاه فور قراءتنا للنص وقيل أن: "التفسير بيان وضع اللفظ، إما حقيقة، وإما مجازا كتفسير الصراط بالطريق والصيب بالمطر" (حازم سعيد يونس البياتي، 2002، ص 37)

إذن يتضح أن التفسير هو شرح للمعنى البسيط الظاهر الذي تأتي عليه الكلمة في سياق النص.

أما التفسير الشرعي بشكل خاص بالإضافة لكونه إفصاح، وإبراز لمعاني الآيات إلا أن هذا التوضيح له ضوابطه التي يقوم عليها؛ فهو يرتبط كذلك بذكر الشأن الذي نزلت فيه الآية، وقصة حدوثها، وتوقيت نزولها، والغاية التي نزلت لأجلها، بغرض توضيح حكم معين أم لوعظ، وإرشاد أو غير ذلك.

ويخرج التفسير إلى معنى الكشف الحسي؛ أي أنه لا يتعد ما هو ظاهر للحواس "فاستعملت في اللغة بمعنى الكشف الحسي، ثم بمعنى الكشف عن المعاني الكلامية، وكثر في الأخير وشاع وكان انتزاع كلمة التفسير، واقتحامها في عنوان علم يناط بكتاب الله تعالى، خطوة جريئة لكن القصد الحسن منها، يجعلها ضرورة خدمة للقرآن الكريم وتبسيطا لمعانيه السامية، وإبرازا لمعجزاته" (عبد القادر منصور، 2002، ص 17)

ونجد أن علم التفسير علم يشتغل على هذه الوظيفة، فهو الذي يهتم بتفسير، وشرح، وتبسيط معاني القرآن الكريم؛ ذلك أن النص القرآني بليغ المعنى والأسلوب فيستعصي فهمه على الإنسان العادي، ومن ثم دعت الضرورة لظهور هذا العلم وقد أصطلح عليه بأنه "العلم الذي يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه ﷺ. وبيان لمعانيه واستخراج لأحكامه" (عبد القادر منصور، ص 173)

فيمكننا اعتباره العلم الشارح لكتاب الله ﷻ من حيث توضيح المقاصد، واستنباط الأحكام التي يسترشد بها المؤمن في حياته ومعاملاته، والتفسير هنا كذلك شارح للمعنى الظاهر إجمالاً، فيصبح موضوع التفسير كعلم هو النص القرآني.

كما يأتي التفسير على نوعين أولهما التفسير بالمأثور وهو ما يتم فيه التفسير اعتماداً على الأدلة التاريخية واللغوية ويسمى كذلك بالتفسير بالنقل، أما النوع الثاني من التفسير فهو التفسير بالرأي، ويقوم على الاجتهاد وهذا الأخير لا يكون إلا إذا كان للمفسر قدرات ذهنية وأخرى معرفية تمكنه من تفسير وإيضاح معنى النص. (خالد سومان، 2011، ص 33، 34)

ولضمان صحة التفسير وجب على المشتغل به الجمع بين عدة شروط؛ منها ما هو خاص بالموضوع، ومنها ما هو ضروري في شخص المفسر ذاته، ومن أهمها أن يكون ملماً باللغة العربية، وعالماً بها كالنحو، والصرف، والاشتقاق لأن هذا من شأنه أن يصبو تفسيره بحيث لا يحدد عن مقصده، فاشتقاق الكلمات هو إثراء للمعاني الحقة التي تحملها، كما يجب أن يكون المفسر ملماً بعلوم البلاغة الثلاث علم المعاني، البيان، والبدیع، والتمكن من هذه العلوم هو وسيلة لفهم المجاز وتوضيح مكنونات العبارات، كما أنه من الضروري أن يلم بعلم النسخ، والمنسوخ فهو من خلاله يميز وبشكل واضح بين ما هو محكم، وما هو متشابه ومن الضروري جداً أن يكون عالماً بأسباب نزول الآيات، ومكان نزولها وفي من نزلت وهذا ما يساعده في تحري الدقة، والموضوعية بالإضافة إلى ذلك أن يكون عالماً بأصول الفقه والذي من خلاله يعرف المفسر كيف يستخرج الأحكام من الآيات، وكيف يستدل عليها، ومن الجدير به كذلك أن يكون عارفاً بما هو مجمل، وما هو مفسر وغير ذلك من الفنون في هذا العلم. (عبد القادر منصور، ص 179، 180)

وهذه أهم الشروط التي يمكن أن يتحلى به المفسر حتى يتمكن من ضبط التفسير والاستدلال على المعنى الصحيح له فلا يمكن أن يكون مفسراً في غياب هذه الشروط والأساسيات لعلم التفسير.

3. الدلالة اللغوية لمفردة التأويل

إذا ما استحكمنا إلى أمهات الكتب في اللغة العربية، وإلى المعاجم المتخصصة في شرح المصطلحات نجد أن التأويل مصدر على وزن تفعيل مشتق من الفعل أول وتقول أول يؤول تأويلً وتخرج لعدة معاني منها:

1.3. التديير والتقدير: وهذا ما أورده ابن منظور في كتابه لسان العرب حيث يقول: "فقولهم وأول الكلام و تأوله: دبره و قدره" (ابن منظور، 1999، ص 264)

أي تأمله وتفحصه حتى يفهم في أي شأن يصب معناه.

2.3. البداية: وهذا ما نجده في معجم مقاييس اللغة لابن زكريا فيقول: "ابتداء الأمر وانتهاءه، التأويل في الأصل هو الترجيع، الأول هو المبتدأ للشيء بمعنى بدايته" (أحمد بن فارس بن زكريا ، 1979، ص 158)

ومن ثم تأويل الكلام رده إلى أوله.

3.3. التصليح: فقد جاء في تهذيب اللغة للأزهري قائلا: " وآل مآله يؤوله إيالة إذا أصلحه، وساسة...إنما هو تفتعله من أُلته أي أصلحته" (أبو منصور الأزهري، 1967، ص 437)

أي أصلحت معناه وصوبته.

4.الترجيع:

ولكن المعنى الشائع والذي اتفق عليه جل المختصين هو ما جاء في لسان العرب أن أصل كلمة تأويل تعود إلى مادة أول، وفي هذا يقول ابن منظور: " آل الشيء يؤول أولا ومآلا رجع، وأول الشيء بمعنى رجعه، وآلت عن الشيء ارتدت، وفي الحديث من صام الدهر فلا ضاع ولا آل أي لا رجع إلى خير" (ابن منظور، 1999 ص 264)

والمقصود هنا هو الرجوع إلى الأصل أي أنه إذا أولنا الكلام فإننا نرجع به لإعادة فهم ما المعنى من ورائه بشكل أوضح من خلال معرفة ظروف قوله، وأسباب القول، وزمن القول، ونحو ذلك فنستطيع من ثم رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، سواء قولاً كان أو فعلاً لأن هناك من الكلام ما يحتمل معنى غير المعنى الظاهر وهذا ما يستحق فعل التأويل.

وإلى نفس الاشتقاق. الترجيع. يعيد جميل صليبا أصل كلمة التأويل فيقول: "التأويل مشتق من الأول وهو في اللغة الترجيع، نقول أوله إليه رجعه" (جميل صليبا، 1982، ص 134)

وهنا يأخذ التأويل معنى الرجوع، ولكن ليس لمعنى الفكرة بحد ذاته بقدر ما هو الرجوع بفكرة جديدة وردّها إلى فكرة أخرى تتطابق معها في المعنى.

بعد أن عرجنا على المشتق اللغوي للكلمة عند المعجمين، والمختصين في اللغة نجد أن الجميع قد رد الكلمة إلى مادة أول إذ هي بداية الشيء كما سلف الذكر فإذا قيل أولت الكلمة، كان القصد هنا أنه قد تم ردها إلى أولها أي أصلها ومن ثم فهم معناها الحقيقي والمقصود من وراء توظيفها.

5.الدلالة الاصطلاحية لمفردة التأويل

الاشتقاق اللغوي للكلمة وحده غير كاف، وإنما كان لزاماً أن نبحث في المعنى الاصطلاحي ليتضح المعنى الصحيح الذي تدل عليه المفردة، فنجد أن الجرجاني أورد تعريفاً اصطلاحياً للتأويل فيقول: "هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة" (الجرجاني، 1992، ص 46)

إذن الجرجاني يقول بوجود معنيين للنص أحدهما يكون ظاهراً، وهذا لا يحتاج للاجتهاد في معرفته، ومعنى آخر باطن وهو ما يُعنى التأويل باكتشافه، ويشترط في ذلك ألا يختلف هذا المعنى المحتمل مع القرآن الكريم والسنة الشريفة.

ويطرح الجرجاني مثالاً لتوضيح، وإظهار الاختلاف بين مفهوم التفسير والتأويل من خلال قوله ﷺ "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ" (سورة الروم، الآية 19)

فيقول: "أنه إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويل" (الجرجاني: التعريفات، ص 46)

وكان هذا قوله في شرح الآية الكريمة فهي قد تحمل معنى التفسير ومعنى التأويل، وذلك انطلاقاً من زاوية النظر التي نتخذها في قراءة هذه الآية، فإذا أخذناها بالمعنى الظاهر أي إخراج الطير الذي تدب فيه الحياة من البيضة التي هي تمثل سكون الميت، وخلوه من الروح، كان هذا تفسيراً لظاهر الكلام لا أكثر، وإن نظرنا لها من زاوية أنها تعبر عن إخراج المؤمن الذي هو حي من ناحية أن قلبه ينبض بالإيمان؛ فالإيمان هو حياة للقلوب من الموت الذي يمثله هنا قلب الكافر المغلف بظلام الجهل، والبعد عن الله ﷻ أصبح هذا تأويلاً.

إذن من خلال ما سبق نلاحظ أنه يشترط أن يكون هناك دليل يربط بين كل من الكلام الظاهر والكلام المؤول إليه، ومن خلال المثال الذي طرحه الجرجاني كان الدليل الرابط هو صفة الحياة التي يمتاز بها قلب المؤمن عن قلب الكافر. هذا المفهوم يتطابق مع المعنى الذي أورده المتأخرون من الفقهاء، والمتكلمين فيصبح التأويل "هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك" (أبو حامد الغزالي، دت، ص4)

ومعنى هذا أن المؤول يتجه لترك المعنى الراجح، والمقصود بالراجح هنا هو الأكثر وضوحاً وبياناً إلى الأخذ بالمعنى المرجوح والذي غالباً ما تعني المتروك لضعف دليله ودلالته، وهذا الصرف لا يكون عبثاً، وإنما يحتكم إلى شيء يجمع بين كليهما أي رابط قوي يقوده إلى الأخذ بالمرجوح والمتروك على حساب الراجح، فإذا المقصود أن التأويل يتعدى ظاهر القول إلى باطنه. التأويل هو بيان لحقيقة القول، وجعل ما كان باطناً منه ظاهراً أي "يجعل الكلام يؤول إلى معنى لم يكن ظاهراً منه فآل الكلام إلى أن حمل على ذلك المعنى بعد أن كان غير ظاهر فيه" (عبد الرحمان بن يحيى، 2005، ص43)

فهو إذن تأمل في مفاتيح النص قصد معرفة أي الأقفال هو الأجدر على إيصال المقصود؛ لاحتواء النصوص على شفرات تتطلب من قارئها محاولة فكها حتى تصل إلى الرسالة المدسوسة بين هذه الشفرات، ومن ثم فهم النص بشكل صائب ومعرفة ما يصبو الكاتب إلى إيصاله بشكل واضح.

6. الدلالة اللفظية لمفردة التأويل في القرآن الكريم

أما التأويل في القرآن الكريم فمعناه ليس بالبعيد عن المعنى العام الذي تأخذه المفردة في اللغة، ولكنه قد خرج إلى معانٍ أخرى تختلف بعض الشيء عن المدلول اللغوي بوصفها تنحوا منحى خصوصية النص القرآني، وقدسيته.

جاءت كلمة التأويل في القرآن على "عدة اشتقاقات لمادة أول التي سبق وأن تحدثنا عن معناها فكان منها: تأويل، آل، أول، أولى، أولون، أولات، أولوا" (صالح عبد الفتاح الخالدي، 1996، ص42)

في تعداد سبع عشر مرة موزعة على سبع سور وهي:

.ثمانى مرات فى سورة يوسف.

.مرتين فى سورة الكهف، وسورة الأعراف، وسورة آل عمران.

.مرة واحدة فى سورة النساء، وسورة يونس، وسورة الإسراء.

حيث جاءت المفردة بثلاث دلالات مختلفة، نتطرق إليها من خلال تصنيف الآيات إلى ثلاث أصناف، كل صنف يتحدث عن وجود تأويل مختلف:

فيأتي الصنف الأول من خلال "الآيات القرآنية التي يكون فيها التأويل مختص بالقول، والصنف الثاني هي الآيات القرآنية التي يكون فيها التأويل مختص بالفعل والصنف الثالث هي الآيات التي يكون فيها التأويل مختص بالرؤيا" (أحمد حسين عبد السادة، 2010، ص216)

إذن التأويل فى القرآن الكريم جاء على ثلاث أوجه فيه ما هو خاص بالقول وهذا ما يظهر جليا فى قوله الله ﷻ "وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ، هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ" (سورة الأعراف، الايتين، 52، 53)

فجاء الحديث فى الآيات عن تأويل ما هو مسطور فى النص القرآنى الشريف، والتأويل هنا خاص برد القول إلى ما يطابقه على أرض الواقع، وذلك من خلال أن أقوال الله ﷻ تتجسد فى الواقع، وهذا التجسيد هو تأويلها. (أحمد حسين عبد السادة، 2010، ص216)

أما الصنف الثانى، وهو الذى يكون فيه التأويل مختص بالفعل من أمثلته ما جاء فى سورة الكهف؛ على لسان الخضر عليه السلام. مؤولا أفعاله موسى عليه السلام. والذى أنكرها هذا الأخير واعتبرها منكرا، وفى ذلك قوله "قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿78﴾ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿79﴾ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴿80﴾ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿81﴾ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ

أَبُوهُمَا صِلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿82﴾ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْيَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنِّهُ ذِكْرًا" (سورة الكهف: الآيات، 77، 83).

ما نستنتجه هنا أن التأويل لم يكن للمفردات المذكورة في نص الآيات بذاتها، ولا البحث في معناها ومدلولها المفارق بقدر ما هو موجه نحو الأفعال التي قام بها الخضر عليه السلام. قصد بيان غايته ومقصده، حيث يأتي "التأويل هنا رد الشيء إلى غايته العملية المرادة منه فقد رد الخضر أعماله الثلاثة إلى غايتها المقصودة وكشف حقيقة هذه الأعمال والحكمة الخفية منها" (صلاح عبد الفتاح الخالدي، 1996، ص 65)، إذ كان خرق السفينة بمعناها الظاهر يبدو فعلا سيئا، وسلوكا مبتذلا لا يفعلُه صاحب علم وحكمة، ورفضه موسى عليه السلام. وكذلك كان قتل الغلام للوهلة الأولى كبيرة، وبناء الجدار كذلك بنفس الزاوية نظر إليهم موسى عليه السلام. ورفض هذه الأفعال لما تحمله في ظاهرها من منكر، وشر لكن عندما قدم الخضر عليه السلام. تأويلا لأفعاله اتضحت نواياها الحقيقية، وأزالت اللبس الذي كان يعتريها فمآلها كان حسنا وله حكمة خفية.

أما بالنسبة للصنف الثالث منها أي تأويل الرؤيا، كانت سورة يوسف على وجه التحديد أكثر سورة حملت دلالات لهذا الصنف إذ كان من بين ما منه الله تعالى على عبده يوسف تأويل الرؤى، وهذا ما جاء في قوله تعالى "وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (سورة يوسف: الآية 6)

إذن تأويل الرؤيا، والأحلام يعد علما من علومه الله تعالى علمه ليوسف عليه السلام. فأصبح يعلم تأويل الرؤيا بشكله الصحيح حيث كان له تأويل لرؤيا صاحبيه في السجن، وكذا رؤيا الملك التي عجز عن تأويلها كل من عرضت عليه، وكانت السورة في بدايتها عبارة عن عرض لرؤيا يوسف عليه السلام. كما جاءت على لسانه في قول الله تعالى "إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَايَهُمْ لِي سَاجِدِينَ" (سورة يوسف: الآية 4)

هذه الرؤيا التي يأتي تأويلها في نهاية السورة بشكل واضح، وكان كل ما دار في حياة يوسف هو من تدبير الله تعالى حتى يجعل رؤياه حقيقة حيث يقول الله تعالى "وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ

السَّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ۚ إِنَّ رَجِيَّ لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ " (سورة يوسف: الآية 100)

إذن الرؤيا في المنام قد تكون تنبها من، وقد تكون وعدا، أو وعيدا، فمن خلال تأويلها يمكن معرفة مآلها وإظهار المراد بها؛ فتأويل رؤيا يوسف عليه السلام بأن سجد له إخوته المتمثلين في إحدى عشر كوكبا وأمه، وأباه اللذان يمثلان الشمس والقمر كان نصر الله تعالى له بأن يعود إلى أهله وذلك تأويلها أن أصبحت حقيقة.

ومجمل القول إن تأويل الرؤيا "هو رد صورتها الظاهرية المنامية إلى حقيقتها المادية، والواقعية، ورجوعُها إلى حقيقتها... وبيان انطباقها على الواقع، وذكر مآلها ومصيرها" (صلاح عبد الفتاح الخالدي، 1996، ص 49)

بمعنى أن تأويل الرؤيا هو ما يقابلها في الواقع من أحداث رآها النائم في منامه.

إن التأويل في القرآن الكريم توسع معناه، واتسعت أفقه، فلم يعد يقتصر على تأويل الأقوال والأفعال فحسب، بل تعداهما لتأويل الرؤيا، وهذا الأخير أعمق حيث إنه يحتاج إلى علم، وبصيرة، كما أن تأويل الآيات القرآنية يتجه نحو المستقبل وتخمين العاقبة بعد العودة إلى تاريخ الأمم وأخذ العبر منها.

وما يميز تأويل القرآن الكريم هو أنه بحث في المعاني التي أوردها الله تعالى. ومحاولة التحقق من إمكانية صحة ما فهم من ظاهره، أم أن المقصود يحتاج لمنظومة تأويلية تبحث فيه؛ خاصة وأن القرآن الكريم جاءت آياته بين محكم، ومتشابه، وهذا ما أثار العقول واستفزها في الخوض في التأويل وإزالة الغموض عن النص. فما هو المقصود بالمحكم والمتشابه في القرآن الكريم؟

يذكر أن "المحكم هو ما احكم بالأمر والنهي وبيان الحلال من الحرام" (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، 1984، ص 68)

بمعنى أن المحكم ما كان الحكم فيه واضحا لا لبس فيه يظهر على معنى واحد، وعلى وجه واحد بحيث يمكن للقارئ أن يستنتج معناه من ظاهره.

وأما المتشابه " فأصله أن يشتهب اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني "(بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، 1984، ص68)

فالمتشابه هو الذي يحتمل العديد من المعاني ويأتي على عدة أوجه أي يصعب على القارئ استخلاص المعنى الحقيقي من ظاهره، وجاء في القرآن الكريم آيات تدل على انه كله محكم، ومنها قول الله ﷻ "الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمْتُ ءَايَتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ " (سورة هود: الآية 1)

فالقرآن كله محكم ولا يوجد فيه متشابه من حيث أنه متقن لا مجال لتفلسف داخل آياته أبداً، ويوجد من الآيات ما يدل على أن القرآن كله متشابه، فيقول الله ﷻ: "اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَفْشَعُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍٍ " (سورة الزمر: الآية 23).

والمقصود هنا بكتاب متشابه أن آياته كلها تتشابه، حيث إنها متماثلة يصدق بعضها البعض الآخر، وجاءت آيات تدل على أن القرآن جمع بين المحكم والمتشابه يتجلى في قوله ﷻ "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ يَوْمًا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ ء كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ " (سورة آل عمران: الآية 7)، أي أن المحكم واضح لا لبس فيه أما المتشابه منه فهو ما كان يحتاج إلى واضح المعنى. المحكم. لكشف الغموض عنه، ومنه الآيات التي يمكن أن تحتل وجود تشابه مع المحكمات من حيث المفردات، وتركيبها أو من حيث المعنى.

يقول القاضي عبد الجبار في المحكم والمتشابه أنهما يتفقان من وجه ويختلفان في آخر، فأما ما يتفقان فيه فهو "أن الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الفاعل" (القاضي عبد الجبار، 1966، ص6)

وهنا يقر أن وجه الاتفاق في القرآن محكمه ومشابهه كليهما لا يؤخذ بالاستدلال بهما إلا بعد أن تعرف حكمة الله ﷻ منهما، فكلاهما حلا محلا واحد في هذه الناحية، وأما عن وجه الاختلاف بينهما فهو أن المحكم لا "يحتمل إلا الوجه الواحد فمن سمعه من عرف طريقة الخطاب وعلم القرائن أمكنه أن يستدل عليه، وليس كذلك المتشابه" (القاضي عبد الجبار، 1966، ص6)

فالمتشابه ليس كالمحكم نتيجة أنه يحتمل العديد من الأوجه، وبالتالي استخلاص المعنى وترجييعه إلى غايته الحققة ليس بالأمر السهل، لذلك المحكم أصل للمتشابه، ووجب على المؤول أن يكون عالماً بالمحكم حتى يستطيع أن يُسند إليه المتشابه كما أن كليهما يجب أن يخضع لأدلة العقل فهو القادر على التمييز بين ما يحتمل الوجه الواحد. المحكم. وما يحتمل الوجه وخلافه. المتشابه. لهذه الضرورة الملحة وجب الاشتغال بتأويل القرآن الكريم.

7. خاتمة

بعد هذا التحليل يمكننا الحديث عن التمايز بين التأويل والتفسير، حيث جاء التفسير في اللغة على أنه كشف وإظهار المعنى، وفي نهاية المقارنة بين المفهومين نستنتج أن التفسير من هذا الجانب هو بيان المعنى وتوسيع في ظاهر الكلام، فهو بيان ظاهر اللفظ، بينما التأويل هو قراءة لما بين السطور أو البحث عن المعاني الحقيقية غير المصرح بها، والمغطة بالمجاز أي بيان مآل اللفظ ومقصده، لهذا يمكن أن نقول بأن التأويل هو تجاوز واحتواء للتفسير لكونه يبحث في المعنى، ولكن بشكل أعمق، فيصبح التأويل أوسع ويشمل التفسير والعكس ليس صحيحاً، وبالمختصر فإن التفسير يتعلق بالأوامر والنواهي، والتي توجب الالتزام بها، بينما التأويل يتجاوز هذا ويتطرق إلى النصوص التي اطلق عليها بالمتشابه، ولا تتعلق بالأمر والنهي، وبها غموض فإن لم يتم تأويلها وقعنا في التناقض أو صرفنا عن مقاصد الشرع.

8. قائمة المراجع

- الجرجاني علي، 1992، التعريفات، دار الفضيلة، بيروت
- ابن منظور جمال الدين، 1999، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- القاضي عبد الجبار، 1966، متشابه القرآن، مكتبة دار التراث، مصر.
- الأزهرى أبو منصور، 1967، تهذيب اللغة، دار الكتاب العربي، لبنان، 1967.
- أبو حامد الغزالي، دت، قانون التأويل. دار الكتاب العربي، لبنان
- بن عبد الله الزركشي بدر الدين محمد، 1984، البرهان في علوم القرآن، مكتبة دار التراث.

مصر

- بن فارس بن زكريا أحمد، 1979، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، لبنان.
- بن يحيى عبد الرحمان، 2005، رسالة في التأويل، دار الأطلس الخضراء، السعودية
- جميل صليبا، 1982، المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، لبنان.
- مغنية محمد جواد، 1982، معالم الفلسفة الإسلامية، مكتبة الهلال، بيروت.
- صلاح عبد الفتاح الخالدي، 1996، التفسير والتأويل في القرآن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- منصور عبد القادر، 2002، موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربي، بيروت.
- سوماني خالد، 2011، تأويل القرآن عند المعتزلة من خلال تفسير الكشاف للزمخشري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- عبد السادة أحمد حسين، 2010، دلالة مفردة التأويل في ضوء تفسير الميزان للسيد الطبطبائي، مجلة آداب ذي قار، المجلد 1، العدد 2، 2010، ص 210-225
- سعيد يونس البياتي حازم، 2002، التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل، مجلة الأحمدية، العدد 15، دمشق، 2002، ص 22-42